مجلة الدراسات الإسلامية - جامعة كابل
Journal of Islamic Studies - Kabul University
رقم تسجيل المجلة: RCTD GIJR - 0015-25 الرقم الدولي: e-ISSN: 3078-6355

JIS Journal Of Islamic Studies Kabul University e-ISSN:3078-6355

https://doi.org/10.62810/jis.v2i3.260

وصف الإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله بأهل الرأي في كتب الحديث

الملخص: يرى بعض الناس بأنَّ الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى والأحناف يقدمون الرأي والقياس على الحديث النبوي، لذلك اشتهروا عند المحدثين بأهل الرأي. ولتفنيد هذا الزعم كتبت هذا المقال بعنوان: "وصف الإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى بأهل الرأي في كتب الحديث"متبعاً فيه المنهج الوصفي التحليلي، الذي يرفع الستار عن حقيقة الموضوع ويدحض الشبهات الواردة حوله. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها: إنَّ لقب أهل الرأي كان يطلق على من يمتلك قدرة فائقةً في الفقه والاجتهاد، وليس لأولئك الذين يتبعون آراء فاسدة، وما وردت من الآثار في ذم الرأي فهو محمول على ما تصدر عن الإنسان وفقاً لرغباته وأهواه، وأمَّا اطلاق أهل الرأي على الأحناف في كتب الجرح والتعديل، فإنَّ ذلك لا يُعتبر وصفًا للجرح، بل هو تعديل، كما سيتضح في ضوء الأمثلة؛ لذلك يذكر ابن قتيبة رحمه الله في كتاب "المعارف" الفقهاء بعنوان أصحاب الرأي. وفي الأخير أوصي بأن انتقادات المحدثين على الفقهاء المعروفين لأجل الرأي أكثرهم ليست واردة؛ لذلك يجب التحذر والإحتياط عن العمل به، وهكذا يجب على الباحثين تحليل التحديات والانتقادات المعاصرة على الحنفية والرد عليها، حتى يزيل شكوك العامة والخاصة في هذه المسألة.

الكلمات المفتاحية: الإمام، أبو حنيفة، أصحابه، أهل الرأي، الحديث، الكتب.

الباحث: الأستاذ الدكتور إسرار الحى منيب، عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة ننجرهار – أفغانستان.

البريد الالكتروني: israrmoneeb@gmail.com

تاريخ المادة:

تاريخ الإرسال: (٢ رجب ١٤٤٧)

تاريخ الإصلاح: (١ شعبان ١٤٤٧)

تاريخ القبول: (١٥ شعبان ١٤٤٧)

تاريخ النشر: (٢٩ رمضان المبارك ١٤٤٧)

The Description of Imam Abu Hanifa and His Companions - May Allah Have Mercy on Them - as Ahl al - Ra'y in the books of Hadith.

ABSTRACT: " Some people believe that Imam Abu Hanifa, may God have mercy on him, and the Hanafis prioritize opinion and analogy over prophetic hadith. As a result, they became famously known among hadith scholars as the people of opinion (Ahl al-Ra'y). To refute this claim, I have written this article titled: 'The Description of Imam Abu Hanifa and His Companions – May Allah have mercy on them – as Ahl al-Ra'y in the Hadith Books, employing the descriptive-analytical method. This approach uncovers the true nature of the issue and disproves the doubts surrounding it. In conclusion, I have arrived at the following result: The title of 'Ahl al-Ra'y' was used for those who possessed exceptional expertise in jurisprudence (fiqh) and ijtihad, not for those who followed erroneous opinions. The narrations that criticize ra'y are referring to what is issued from a person based on their desires or whims. Furthermore, the use of the term Ahl al-Ra'y for the Hanafis in the books of criticism and evaluation (jarh wa ta'dil) should not be understood as a negative description, but rather as a form of commendation, as will be clarified through examples. For this reason, Ibn Qutayba (may Allah have mercy on him) refers to jurists as 'Ahl al-Ra'y' in his book Al-Ma'arif. Finally, I recommend that most of the criticisms by hadith scholars towards the well-known jurists regarding their opinions are not well-founded; therefore, caution should be exercised in adopting them. Researchers should analyze contemporary challenges and criticisms directed at the Hanafi school and respond to them, in order to remove doubts from both the general public and the scholars regarding this issue". Let me know if you'd like to refine or further clarify any parts!

Keywords: Abu Hanifa, Books, Hadith, His companions, Imam, People of Opinion.

المقدمة:

الْحَمد لله رب الْعَالمين وَالصَّلَاة وَالسَّلَام على عَبده وَرَسُوله نَبينَا مُحَمَّد الصَّادِق الْأمين وعَلى آله وَأَصْحَابه وَالتَّابِعِينَ لَهُم بِإِحْسَان إِلَى يَوْم الدّين، أَمَّا بَعْدُ:

إِنَّ الإمام أبا حنيفة رحمه الله، الذي يُعتبر أحد الأئمة الأربعة في الفقه الإسلامي، قد ترك بصمة بارزة في تاريخ الفقه الإسلامي من خلال منهجه الفريد الذي يعتمد على الرأي والاجتهاد خلال الأحاديث النبوية وآثارالصحابة–رضي الله عنهم–. وُلد في الكوفة بالعراق في القرن الثامن الميلادي، وقد اشتهر بقدرته على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص بطريقة عقلانية. لقد كان لأصحابه دورٌ كبير في نشر فكره وتعاليمه، حيث ساهموا في تشكيل مدرسة فقهية تميزت بالمرونة والقدرة على التكيف مع مستجدات الحياة في كتب الحديث، يبرز وصف الإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى بأهل الرأي، مما يعكس منهجهم في التعامل مع النصوص الشرعية. فقد كانوا يميلون إلى استخدام العقل والتفكير النقدي في فهم النصوص، مما أدى إلى تباين آرائهم مع بعض المدارس الأخرى التي كانت تعتمد بشكل أكبر على النقل والتقليد. هذا الوصف يعكس الفلسفة الفقهية التي اتبعها الإمام وأصحابه، والتي كانت تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية واستنباط الأحكام بما يتوافق مع مقاصدالشريعة. سنتناول في هذا الموضوع كيف تم تصوير الإمام أبي حنيفة وأصحابه في كتب الحديث كأهل رأي، وما هي الدلالات الفكرية والشرعية لهذا الوصف، وكيف أثر ذلك على تطور الفقه الإسلامي عبر العصور.

مشكلة البحث:

تعتبر مسألة وصف الإمام أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى بأهل الرأي من القضايا الفقهية والحديثية التي تثير جدلاً واسعاً بين العلماء والباحثين. فبينما يُعَدُّ الإمام أبو حنيفة أحد أبرز الأئمة في تاريخ الفقه الإسلامي، يُنظر إليه من قبل بعض العلماء على أنه يمثل منهجاً فقهياً يعتمد على الرأي والاجتهاد، مما يثير تساؤلات حول طبيعة هذا الوصف وتأثيره على فهم الفقه الإسلامي وتطبيقاته. من خلال دراسة هذه القضايا، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول وصف الإمام أبي حنيفة وأصحابه بأهل الرأي، وتأثير هذا الوصف على تطور الفقه الإسلامي وفهمه عبر العصور. ويتفرع عن هذا حل بعض الأسئلة، وهي كالآتي:

– ما هو معنى الرأي وأنواعه؟

– ما المراد بمصطلح "أهل الرأي" في كتب الحديث؟

– هل يُعتبر وصف "أهل الرأي" تمييزاً إيجابياً أم سلبياً في سياق الحديث النبوي والفقه الإسلامي؟

– هل يصح جرح الرواة لأجل الرأي؟

أهداف البحث:

بعض الأهداف التي يمكن أن تُحدد لدراسة هذا الموضوع:

– فهم المصطلحات: توضيح معنى مصطلح "أهل الرأي"وكيفية استخدامه في سياق الفقه الإسلامي وكتب الحديث.

– تقييم الآراء: تقييم الآراء المختلفة حول وصف الإمام أبي حنيفة وأصحابه بأهل الرأي، سواء كانت إيجابية أو سلبية.

– تحليل النقد الموجه: تحليل الانتقادات التي وُجهت إلى منهج أهل الرأي، وفهم السياقات التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى هذه الانتقادات.

– التفاعل مع علماء الحديث: دراسة كيفية تعامل علماء الحديث مع آراء الإمام أبي حنيفة وأصحابه في تصنيف الأحاديث وتقييمها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في أنه:

– يسهم في إضافة معرفة جديدة حول الفكر الحنفي ويعتبر مرجعًا للباحثين والمهتمين في علم الحديث والفقه.

– يناقش البحث كيف قام الإمام وأصحابه بتفسير الأحاديث النبوية، وأهمية الرأي في تقييم الروايات والمصادر.

– سنفهم بدراسة هذا الموضوع أن نسبة الأحناف إلى أهل الرأي ليس صفةً مذمومة، بل هي مدح وصفة جميلة.

الدراسات السابقة:

لو نظرنا إلى كتب الآحاديث النبوية لوجدنا في بعضهم عند بيان المذاهب الفقهية في المسائل، ينتسبون الأحناف وغيرهم بمصطلح " أهل الرأي وأصحاب الرأي"، منها:

– سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى، بتحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فواد عبدالباقى، الطبعة الثانية، نشره: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر، عام: ١٣٩٥هـ.

– السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، حققه: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ. فقد عبر البيهقي في سننه هذا عن أبي يوسف، ومحمد بن الحسن بأصحاب الرأي.

ومن المصادر التاريخية: ذكر إبن خلدون في مقدمته التي حققه: خليل شحادة، ط: ٢، من انتشارات: بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨هـ. "أن الفقه انقسم إلى طريقتين: طريقة أهل الرأي والقياس، وهم أهل العراق، وطريقة أهل الحديث، وهم أهل الحجاز، معتبرًا أبا حنيفة مقدم جماعة أهل الرأي.

ومن الرسائل التى وضحت هذا المصطلح وبين مراده بالبسط والتفصيل هي: فقه أهل العراق وحديثهم، للعلامة محمد زاهد الكوثري، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ٨ ١٤١هـ.

– مكانة الحديثية للإمام الأعظم أبي حنيفة، لأحمد رجب أحمد عدوي، من منشورات مجلة كلية الدراسات الإسلامية، بجامعة الأزهر.

– مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث، لمحمد عبدالرشيد النعماني، اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غُدّة، ط: ٤، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦م.

– الإمام أبوحنيفة بين أهل الفقه وأهل الحديث، للشيخ سعد بن عبدالله السعدان، من منشورات جامع الكتب الإسلامية.

المصادر المذكورة والمراجع الأخرى تختلف تماماً عن عنوان ومحتوى هذه المقالة؛ لأن المصادر والمراجع المذكورة تتناول معلومات عامة تتعلق بالإمام أبي حنيفة، وفي هذه الدراسة تم جمع معلومات تتعلق بنسبة الأحناف إلى أهل الرأي.

منهج البحث ومطالبه:

في هذه المقالة العلمية، تم اعتماد منهج وصفي تحليلي، حيث تم توثيق النص وفقًا لمبادئ المجلة الدراسات الإسلامية جامعة كابل. (jis)، وقد تم تضمين المعلومات المتعلقة بالموضوع على النحو التالي:

خطة البحث:

المبحث الأول: معنى الرأي وأنواعه، وبيان الآثار في مدح الرأي وذمه.

المبحث الثاني: المراد بمصطلح" أهل الرأي" في كتب الحديث.

المبحث الثالث: هل يعتبر وصف" أهل الرأي" تمييزاً إيجابيا أم سلبيا في سياق الحديث النبوي والفقه الإسلامي.

المبحث الرابع: هل يصح جرح الرواة لأجل الرأي.

المبحث الخامس: كيف تعامل علماء الحديث مع آراء الإمام أبي حنيفة وأصحابه في تصنيف الآحاديث .

وقد تم تضمين المعلومات المتعلقة بالموضوع على النحو التالي:

المبحث الأول: معنى الرأي وأنواعه، وبيان الآثار في مدح الرأي وذمه:

معنى الرأي لغة:

ورد الرأي في كتب المعاجم بمعان: أصله يدلّ على نظرٍ وإبصار، ثم يُقاس عليه الاعتقاد: كما قال ابن فارس: " الراء والهمْزة والْياء أَصل يدل على نَظرٍ وإبصارٍ بِعينٍ أَوْ بصيرةٍ. فالرَّأْي: ما يراه الْإِنْسان في الأَمر، وجمعه الآراءُ. رَأى فلان الشَّيْءَ"[١]. ويجيء بمعنى الاعْتقاد، والعقل، والتدبِير، والنظر، والتأمل. ويقال رأيْته رَأْي الْعين حيث يقع عليه الْبصر [٢].

أمّا تعريف الإصطلاحي للرأي فقد تم توضيحه في أنواع الرأي.

أنواع الرأي:

الرأي على نوعين: أحدها: الرأي المحمود: وهو الاجتهاد المنضبط بالنصوص، القائم على أصول الشريعة ومقاصدها. وثانيها: الرأي المذموم: وهو تقديم العقل على الوحي، أو الفتوى بغير علم[٣].

بيان الآثار في مدح الرأي وذمه:

قال الشيخ الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه "فقه أهلالعراق وحديثهم" وهو مقدمة"نصب الراية": "وردت فِي الرَّأْي، آثار تذمه، وآثار تمدحه [٤]،وَقد خرَّج الْخطِيب غالب تلْك الْآثار فِي "الْفقيه والمتفقه" [٥].

وكذا ابْن عبد الْبر، في "جامع بيان العلم" مع بيان موارد تلْك الْآثار[٦]. فارجعه لزاماً.

---

[١]– أحمد بن فارس بن زَكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ١٣٩٩هـ، مقاييس اللغة، ط: ٢، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مادة: (رَأَى)، ٢: ٤٧٢.

[٢]– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د.ت) المعجم الوسيط، (د.ط)، القاهرة: دار الدعوة، مادة : (رَأَى)، ١: ٣٢٠.

[٣]– مناع بن خليل القطان، ١٤٢٢ق، تاريخ التشريع الإسلامي، ط: ٥، مكتبة وهبة، ص: ٢٣٩.

[٤]– محمد زاهد الكوثري، (١٤١٨هـ)، فقه أهل العراق وحديثهم، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ص: ٥.

[٥]– أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ١٤٢١هـ، الفقيه و المتفقه، ط: ٢، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، السعودية: دار ابن الجوزي، ١: ١٧٨– ٢١٦.

[٦]– أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، ١٤١٤هـ، جامع بيان العلم وفضله، ط: ١، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة، ٢: ٨٤٤–٨٦٤.

فالمذموم هُوَ الرَّأْي عَن هوى، والممدوح هو استنباط حكم النَّازلة من النَّص، على طريقة فقهاء الصَّحابة، والتَّابعين، وتابعيهم، برد النظير إِلَى نَظِيره، في الْكتاب، والسّنة.

والقول المحتم في ذلك: إِنَّ فقهاء الصحابة، والتابعِين، وتابعيهم، جروا على القول بالرَّأْي بالمعنى الَّذي سبق "أَعني استنباط حكم النَّازلة من النَّص"، وهذا من الإجماعات الَّتي لا سبيل إِلى إنكارها... فالرَّأْي بهذا المعنى، وصف مادح يوصف بِهِ كل فقيه، يُنبئ عن دقة الفهم، وكمال الغوص[١].

المبحث الثاني: المراد بمصطلح" أهل الرأي" في كتب الحديث:

وقد أطلق هذا اللقب: (أصحاب الرأي) على علماء الكوفة وفقهائها من قبل أناس من رواة الحديث، كان جل علمهم أن يخدموا ظواهر ألفاظ الحديث، ولا يرومون فهم ماوراء ذلك من استجلاء دقائق المعاني وجليل الإستنباط، وكان هؤلاء الرواة يضيقون صدراً من كل من كان أعمل عقله في فهم النص وتحقيق العلة والمناط، وأخذ يبحث في غير ما يبدوا لأمثالهم من ظاهر الحديث، ويرونه قد خرج عن الجادة، وترك الحديث إلى الرأي فهو بهذا – في زعمهم– مذموم منبوذ الرواية؛ لأن المقصود عن أهل الرأي في كتب الحديث هم أهل الحديث والفقه والإجتهادمعاً.

ولذلك تجد ابن قتيبة يذكر في "كتاب المعارف" الفقهاء بعنوان أصحاب الرأي، ويَعدُّ فيهم ابن أبي ليلى، وأباحنيفة، و ربيعة الرأي، وزفر، والأوزاعي، وسفيان الثَّوْريّ، ومالك بن أنس رضِي الله عنهُم، وأبا يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن[٢] وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الخشني، يذكر أصحاب مالك في "قضاة قرطبة" باسم أصحاب الرأي.

وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد بن الفرضي في "تاريخ علماء الأندلس"، وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي، يقول في شرح حديث الداء العضال من "الموطأ" في صدد الرد على ما يرويه النقلة عن مالك، في تفسير الداء العضال: "ولم يرو مثل ذلك عن مالك أحد من أهل الرأي من أصحابه"، يعني من أهل الفقه، من أصحاب مالك، إلى غير ذلك، مما لا حاجة إلى استقصائه هنا[٣].

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذم "الرأي عن هوى" في فقه الفقهاء، وفي ردهم النوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، إلى المنصوص في كتاب اللّه، وسنة رسوله، إِنَّما هو هوى بشع، تنبذه حجج الشرع.

---

[١]– محمد زاهد الكوثري، (١٤١٨هـ)، فِقْهُ أَهْلِ العِرَاقِ وحَدِيثُهُم، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ص: ٦.

[٢]– أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ١٩٩٢م، المعارف، ط: ٢، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١: ٤٩٤.

[٣]– أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي الأندلسي، (١٣٣٢)، المنتقى شرح الموطإ، ط: ١، مصر: مطبعة السعادة، ٧ : ٣٠٠.

وأما تخصيص الحنفية بهذا الاسم، فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حيثما كان يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق، وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد، بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، ولا يقتصرون على واحد منها[١].

قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح "مختصر الروضة" – في أصول الحنابلة:

"واعلم أَنَّ أصحاب الرأي بحسب الإضافة، هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، لأنَّ كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي، ولو بتحقيق المناط، وتنقيحه الذي لا نزاع في صحته، وإمَّا بحسب العلمية فهو في عرف السلف "من الرواة بعد محنة خلق القرآن"، عَلَم على أهل العراق، وهم أهل الكوفة، أبوحنيفة، ومن تابعه منهم وبالغ بعضهم في الشنيع عليه وإني، واللّه لا أرى إلا عصمته مما قالوه، وتنزيهه عما إليه نسبوه، وجملة القول فيه: إنه قطعاً، لم يخالف السنة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة لائحة، وحججه بين أيدي الناس موجودة، وقلَّ أن ينتصف منها مخالفوه، وله بتقدير الخطأ أجر، وبتقدير الإصابة أجران، والطاعنون عليه إمَّا حساد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخر ما صح عن الإمام أحمد –رضي اللّه عنه– إحسان القول فيه، والثناء عليه، ذكره أبو الورد من أصحابنا في "كتاب أصول الدين" اهـ[٢].

وقال الشهاب بن حجر المكي الشافعي في "خيرات الحسان":

"يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء –أي المتأخرين من أهل مذهبه– عن أبي حنيفة، وأصحابه أنهم أصحاب الرأي، أنَّ مرادهم بذلك تنقيصهم، ولا نسبتهم إلى أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، ولا على قول أصحابه، لأنهم برآء من ذلك"[٣].

وقال علي القاري رحمه الله في الردعلى الطيبي: " يُشم من كلام الطيبي رائحة الكناية الإعتراضية على العلماء الحنفية، ظناً منه أنهم يقدمون الرأي على الحديث، ولذا يسمون أصحاب الرأي، ولم يدر أنهم إنما سموا بذلك لدقة رأيهم وحذاقة علمهم، ولذا قال الشافعي: كل الناس عيال أبي حنيفة في الفقه.

---

[١]– محمد زاهد الكوثري، فقه اهل العراق وحديثهم، ص: ٧.

[٢]– سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، ١٤٠٧هـ، شرح مختصر الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: ١، مؤسسة الرسالة، ٣: ٢٨٨–٢٨٩.

[٣]– شيخ الإسلام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي، ٢٠٠٧م، الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، د.ط، دمشق: دارالهدى والرشاد للنشروالتوزيع، ص: ٣.

وقال ابن المبارك رحمه الله في عمل الحنفية على الحديث عنهم: "إذا جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة اخترنا، واذا جاء عن التابعين زاحمناهم، واعجباً للناس، يقولون: أُفتي بالرأي، ما أُفتي إلا بالأثر"[١].

وقال ابن حزم: " جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون على أَنَّ مذهب أبي حنيفة أَنَّ: ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي"[٢].

قال عبد الفتاح "وقد رأيت للشيخ الإمام أحمد بن عبد الحليم الحراني كلاماً حسناً، جلّى فيه شأنَ الرأي، وما يُذَمُّ منه وما لا يُذَمُّ، فأحببتُ إيراده هنا استيفاءً للمقام وإن طال الكلام، فإنّه قاطع للشغب على العمل بالرأي من كل مشاغب. قال رحمه الله في الوجه السادس عشر من كتابه "إقامة الدليل على إبطال التحليل":

"ما ورد في الحديث والأثر من ذم الرأي وأهله، فإنما يتناول الحيل، فإنها أُحدثتْ بالرأي، وإنها رأيٌ محض، ليس فيه أثر عن الصحابة، ولا له نظير من الحِيَل ثبت بأصل فيقاس عليه بمثله، والحكمُ إذا لم يَثبت بأصل ولا نظير، كان رأياً محضاً باطلاً.

وفي ذم الرأي آثار مشهورة عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن عباس، وابن عُمَر رضي الله عنهم وغيرهم، وكذلك عن التابعين بعدَهم بإحسان، فيها بيان أن الأخذ بالرأي يُحلِّل الحرام، ويُحرِّم الحلال.

ومعلوم أن هذه الآثار الذَامة للرأي، لم يُقصد بها اجتهاد الرأي على الأصول من الكتاب والسنة والإجماع، في حادثة لم توجد في كتاب ولا سنَّة ولا إجماع، ممن يَعرف الأشباه والنظائر، وفقهَ معاني الاحكام، فيقيسُ قياسَ تشبيه وتمثيل، أو قياسَ تعليل وتأصيل، قياساً لم يعارضه ما هو أولى منه، فإنَّ أدلة جواز هذا للمفتي لغيره والعاملِ لنفسِه، ووجوبه على الحاكم والإمام أشهر من أن تذكر هنا، وليس في هذا القياس تحليلٌ لما حرَّمه الله سبحانه، ولا تحريم لما حللَّه الله.

وإنما القياس والرأي الذي يهدم الإسلام، ويحلِّل الحرام، ويحرِّم الحلال: ما عارض الكتابَ والسنَّة، أو ما كان عليه سلفُ الأمة، أو معانيَ ذلك المعتبرة. ثم مخالفتُه لهذه الأصول على قسمين:

أحدهما: أن يخالف أصلاً مخالفةً ظاهرة، بدون أصل آخر. فهذا لا يقعُ من مفتٍ إلاَّ إذا كان الأصل مما لم يبلغه علمُه، كما هو الواقع لكثير من الأئمة، لم يبلغهم بعض السُّنَن، فخالفوها خطأً. وأما الأصولُ المشهورة، فلا يخالفها مسلم خلافاً ظاهراً، من غير معارضة بأصل آخر، فضلاً عن أن يخالفها بعضُ المشهورين بالفتيا.

---

[١]– علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، ١٤٢٢هـ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط: ١، بيروت، دار الفكر، ٣: ٨٤٧.

[٢]– شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ١٤٠٨ هـ، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، ط: ٣، عني بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثري، وأبو الوفاء الأفغاني، حيدر آباد الدكن بالهند، لجنة إحياء المعارف النعمانية، ص: ٣٤.

الثاني: أن يخالف الأصل بنوعِ تأويلٍ وهو فيه مخطئ، بأن يضع الإسمَ على غير موضعه، أو على بعض موضعه، ويُراعي فيه مجرَّدَ اللفظِ دون اعتبار المقصود لمعنىً أو غيرِ ذلك.

وإنَّ من أكثر أهل الأمصار قياساً وفقهاً أهلَ الكوفة، حتى كأن يقال: فقهٌ كوفي، وعبادةٌ بصريَّة. وكان عِظَمُ علمهم مأخوذاً عن عمر، وعلي، وعبد الله بن مسعود –رضي الله عنهم–، وكان أصحاب عبد الله، وأصحابُ عمر، وأصحابُ علي، –رضي الله عنهم– من العلم والفقه بالمكان الذي لا يخفى. ثم كان أفقَههم في زمانه إبراهيمُ النخعي، كان فيهم بمنزلة سعيد بن المسيب في أهل المدينة، وكان يقول: إني لأسمعُ الحديث الواحد، فأقِيس به مئة حديث. ولم يكن يَخرج عن قول عبد لله وأصحابه. وكان الشعبيُّ أعلم بالآثار منه. وأهلُ المدينةِ أعلمُ بالسنةِ منهم"[١]. ثم قال الشيخ عبد الفتاح بعدبيان قوله مرة أخرى: "ولله دَرُّ الإمام أحمد بن عبد الحليم كيف جَلَّى هذه المسألة، واستوفاها ورَدَّ قول الجارح بها بمتانة وإقناع. وبهذه البيان الشافي الوافي يتبيَّنُ أن جرح الراوي بأنه (من أهل الرأي) مردود، ولا يصح غمزُ الثقات الأثبات والأعلام الكبار به"[٢].

المبحث الثالث: هل يُعتبر وصف "أهل الرأي" تمييزاً إيجابياً أم سلبياً في سياق الحديث النبوي والفقه الإسلامي؟

يمكن القول إنَّ وصف "أهل الرأي" ليس تمييزًا سلبيًا مطلقًا ولا إيجابيًا مطلقًا، بل هو:

- وصفٌ منهجيٌّ علميّ نشأ في سياق تاريخي معين.
- استُخدم أحيانًا وصفًا محايدًا.
- وأحيانًا بوصف نقدي جدلي في إطار الخلاف بين المدارس.

وقد تحوّل في بعض السياقات المتأخرة إلى توصيف سلبي غير منضبط، وهو ما لا ينسجم مع إنصاف الأئمة المتقدمين ولا مع واقع إسهامات أهل الرأي في بناء الفقه الإسلامي.

قال الشيخ العلامة عبدالحي اللكنوي –رحمه الله– في إيقاظ–٣– في شرط الجارح والمعدل: " وتارة يقولون إنه كان من اصحاب الْقيَاس والرأي" [٣].

---

[١]– تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، ١٤٠٨هـ، الفتاوى الكبرى (كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل)، المحقق : محمد عبدالقادر عطا – مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٦–١٩٧.

[٢]– محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، ١٤٢٦هـ، أبو الحسنات، التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن)، تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة، مع تقدمة للشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله (د.ط)دمشق: دار القلم، ١: ٩.

[٣]– محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات، ١٤٠٧هـ، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ط: ٣، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ص: ٨٣.

وقال في المرصد الأول: فيما يقبل من الجرح والتعديل وما لايقبل منهما وتفصيل المفسر والمبهم فيهما: ثم ذكر في أثناء الجرح الذي لايقبل:

ومنْها: " أَن كثير منهم يُطلق على أبي حنيفة وغيرهم من أهل الكوفة أَصحاب الرَّأْي ولا يلتفتون إِلى رواياتهم وهو أَمر باطل عند غيرهم ونظائره كثيرة"[١].

وقال الإمام فخر الإسلام البزدوي الحنفي في مقدمة كتابه"أصول الفقه: "وأصحابنا هم السابقون في هذا الباب – أي الفقه –، ولهم الرتبة العليا والدرجة القصوى في علم الشريعة، وهم الربَّانيُّون في علم الكتابِ والسنَّة وملازمة القدوة، وهم أصحاب الحديث والمعاني.

أما المعاني فقد سَلَّم لهم العلماء، حتى سمَّوهم أصحابَ الرأي، والرأيُ اسم للفقه. وهم أولى بالحديث أيضاً، ألا ترى أنهم جوَّزوا نسخ الكتاب بالسنَّة، لقوة منزلة السنَّة عندهم، وعملوا بالمراسيل تمسكاً بالسنَّة والحديث، ورأوا العمل بها مع الإرسال أولى من الرَّأي، ومَنْ رَدَّ المراسيل فقد رَدَّ كثيراً من السنة، وعَمِلَ بالفرع بتعطيل الأصل، وقدَّموا روايةَ المجهول على القياس، وقدَّموا قول الصحابي على القياس[٢].

ثم زاد البزدوي: وقال محمد رحمه الله تعالى في كتاب "أدب القاضي": لا يستقيمُ الحديثُ إلا بالرأي، ولا يستقيمُ الرأيُ إلا بالحديث".حتى أن من لايحسن الحديث أو علم الحديث، ولا يحسن الرأي فلا يصلح للقضاء والفتوى وقد ملأ كتبه من الحديث، ومن استراح بظاهر الحديث عن بحث المعاني ونكل عن ترتيب الفروع على الأصول انتسب إلى ظاهرالحديث[٣].

وقد سمى الامام أحمد بن عبد الحليم الحراني رحمه الله كتب الفقه: كتب الرأي حيث قال: "..المتقدمين كانوا يجمعمون في الباب بين المأثورعن النبي –صلى الله عليه وسلم–، وأصحابه، والتابعين ولم تكن وضعت كتب الرأي التي تسمى" كتب الفقه"[٤].

السؤال: ماذا ترون في نقد الإمام الترمذي على أبي حنيفة وإبراهيم النخعي في مسألة الإشعار، حيث وصفهما بالرأي المذموم؟ ثم ذكر بسنده:" عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلَّدَ نَعْلَيْنِ، وَأَشْعَرَ الهَدْيَ فِي الشِّقِّ الأَيْمَنِ بِذِي الحُلَيْفَةِ، وَأَمَاطَ عَنْهُ

---

[١]– المصدر السابق، ص: ٨٣.

[٢]– علي بن محمد البزدوي الحنفي، (د.ت)، أصول البزدوي–كنز الوصول إلى معرفة الأصول، (د.ط)، باكستان: مطبعة جاويد بريس، ص: ٥.

[٣]– المصدر السابق.

[٤]– تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ١٤١٦هـ، مجموع الفتاوي، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (د.ط)، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٨: ٧٤.

الدَّمَ»[١]. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، يرون الإشعار وهو قول الثوري، والشافعي، وأحمد، واسحاق". وقال وكيع: "لاتنظروا إلى قول أهل الرأي في هذا، فإن الاشعار سنة، وقولهم بدعة. وقال السائب: " كنا عند وكيع فقال لرجل عنده ممن ينظر في الرأي: أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقول أبوحنيفة هو مثلة؟ قال الرجل: فإنه قد روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مثلة، قال: فرأيت وكيعاً غضب غضباً شديدا، وقال أقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال إبراهيم، ما أحقك بأن تحبس، ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا"[٢].

الجواب: ذكر العيني رحمه الله نقلاً عن الطحاوي والكرماني رحمهما لله تعالى: "أما نسبة هذا القول إلى إمام الهمام أبي حنيفة ليس بصحيح على الإطلاق ؛لأَن الطَّحاوي الَّذي هو أعلم النَّاس بمذاهب الْفقهاء، ولا سِيما بمذهب أبي حنيفة، ذكر أَن أَبَا حنيفة لم يكره أصل الْإِشعار، ولا كونه سنة، وإِنَّما كره ما يفعل على وجه يخاف مِنه هلاكها لسراية الْجرح، لا سِيما فِي حر الْحجاز مع الطعْن بِالسِّنَانِ، أَو الشَّفْرة، فأَراد سد الْبَاب على الْعامَّة، لأَنهم لايراعون الْحد في ذلك، وأمّا من وقف على الْحد فقطع الجلد دون اللَّحم فلا يكرهه، وذكر الكرماني صاحب المناسِك عنه استحسانه، قال: وهو الأَصح، لا سِيمَا إِذا كان بمبضع ونَحْوه، فيصير كالفصد والحجامة".

وقال العلامة العيني–رحمه الله تعالى–: "نقل عن ابْن عباس وعائشة، رضِي الله تعالى عنهم، أنهما قد حُير صاحب الهدْي في الإِشعار، وتركه وهذا يشْعر منهما أَنَّهما كانا لا يريان الإِشْعَر سنة ولا مُسْتَحباً".

وأمّا مانقله الترمذي عن وكيع، وعما قاله الْخطابيّ، وعن قول كل من يتعقب على أبي حنيفة بِمثل هذا فِيه أريحية العصبية والحط على من لا يجوز الحَط عليْهِ، وحاشا من أهل الْإِنْصاف أَن يصدر منهم ما لا يلِيق ذكره في حق الْأَئِمَّة الأجلاء على أَن أَبا حنيفة قال: لا أتبع الرَّأْي والقياس إلاَّ إِذا لم أظفر بشيْء من الكتاب أَو السّنة أَو الصَّحابة، رضي الله تعالى عنهم" [٣].

وأحسن ماقال العلامة الكشميري في شأن الوكيع: " وحمله القاصرون على أنَّ وكيعًا لم يكن في بردِ صدرٍ من الإمام الهمام. قلت: وليس كذلك، فإن قوله لا يُبنى على مخالفته أصلا، بل من سجيةِ النقي التُّقى، أنه إذا عرض عليه شيء مما خالف الحديث، يأخذه

[١]– محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى، ١٣٩٥هـ، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: احمد محمد شاكر، ومحمد فواد عبدالباقى، ط: ٢، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، رقم الحديث: ٩٠٦، ٣: ٢٤٠.وقال إلامام الترمذي في نفس المصدر: "حديث ابن عباس حديث حسن صحيح".

[٢]– المرجع السابق.

[٣]– أبو محمد محمود بن أحمد الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، (د.ت)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت : دار إحياء التراث العربي، ١٠: ٣٥.

غضبٌ وسخطٌ في الله، من غير نظر إلى القائل، وهذا الذي اعتراه ههنا، لا أنه تعصُّبٌ، كيف وأنه كان يفتي بمذهب أبي حنيفة، كما في «كتاب الضُّعفاء» لأبي الفتح الأَزدي، و «التهذيب» في ترجمته"[١].

أقول: مانقله العيني عن الطحاوي رحمهما الله تعالى تعقب على الخطابي رحمه الله حيث قال: "لا أعلم أحداً كره الإشعار إلا أبا حنيفة، وأما الوكيع فكما قال الكشميري رحمه الله في توجيه كلامه".

وهناك ينشئ سؤالاً آخر وهو: هل اتجه الناس في العراق والكوفة إلى الرأي والإجتهاد بسبب قلة الحديث كما قاله ابن خلدون وغيره من أهل العلم؟ [٢].

فالجواب عنه: هذا ليس صحيحاً كما يقول البعض أَنَّ علم الحديث في الكوفة كان قليلاً، ولذلك اتجه الناس إلى الرأي، وفيما يتعلق بعدم صحة هذا القول، سأكتفي بما رواه الرامهرمزي [٣] رحمه الله تعالى بسنده: عن أنس بن سيرين، قال: " أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعمائة قد فقهوا، اهـ" [٤].

وفي أي مصر من أمصار المسلمين، غير الكوفة، تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين، والفقهاء، وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمته شاقة جداً، فلا يكثر عدده كثرة عدد النقلة.

وروى الرامهرمزي أيضاً بسنده: قال: سمعت عفان [٥]يقول –وسمع قوماً يقولون: " نسخنا كتب فلان، ونسخنا كتب فلان–، فسمعته يقول: نرى هذا الضرب من الناس لا يفلحون، كنا نأتي هذا فنسمع منه ما ليس عند هذا، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا، فقدمنا

---

[١]– محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي، ١٤٢٦هـ، فيض الباري على صحيح البخاري، ط: ١، المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل (جمع الأمالي وحررها ووضع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري)، بيروت: دار الكتب العلمية، ٣: ٢٥٤.

[٢]– عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ١٤٠٨هـ، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، ط: ٢، بيروت: دار الفكر، ١: ٥٦٤.

[٣]– الرامهرمزي: هو: " الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزيّ الفارسيّ، أبو محمد: محدث العجم في زمانه. توفي: نحو٣٦٠هـ. من أدباء القضاة. أول سماعه بفارس سنة ٢٩٠. له (المحدث الفاصل بين الراويّ والواعي) في علوم الحديث، كتاب!..". الذهبي، ١٤٠٥هـ، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: ٣، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٦: ٧٣، رقم الترجمة: ٥٥.

[٤]– أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، ١٤٠٤هـ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، ط: ٣، بيروت: دار الفكر، ص: ٥٦٠.

[٥]– وعفان هذا، هو: عفان بن مسلم الأنصاري البصري، شيخ البخاري، وأحمد، وإسحاق، وخلائق، وهو الذي يقول فيه ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه. كذا في "التقريب"، ص: ٣٩٣، رقم الترجمة: ٤٦٢٥.

الكوفة فأقمنا أربعة أشهر ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديثاً لكتبناها، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث، وما رضينا من أحد إلا ما لأمة، إلا شريكاً، فإنه أبى علينا، وما رأينا بالكوفة لحاناً مجوزاً" اهـ[١].

ومراد ذلك: لم نرض في قبول حديث أحد، أو روايته، إلا ما تلقّاه الأمّة.

قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى: انظر، مصراً يكتب بها – مثل – عفان– في أربعة أشهر خمسين ألف حديث! مع هذا التروي، ومسند أحمد أقل من ذلك بكثير، أيعد مثل هذا البلد قليل الحديث؟! على أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار في تلك الطبقات، لكثرة حجهم، وكم بينهم من حج أربعين حجة وعمرة، وأكثر، وأبو حنيفة وحده، حج خمساً وخمسين حجة، وأنت ترى البخاري يقول: ولا أحصي ما دخلت الكوفة في طلب الحديث، حينما يذكر عدد ما دخل باقي الأمصار[٢].

المبحث الرابع: هل يصح جرح الرواة لأجل الرأي:

وقد جرحوا بهذا اللقب طوائف من الرواة الفقهاء الأثبات كما تراه في كثير من تراجم رجال الحديث ومنها:

١– ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن عبدالله بن المثنى الانصاري: هو:"محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري القاضي البصري أبو عبد الله من قدماء شيوخ البخاري ثقة وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد بن حنبل ما يضعفه عند أهل الحديث إلا النظر في الرأي أما السماع فقد سمع"[٣].

٢– وقال الحافظ أيضاً في ترجمة (الوليد بن كثير المخزومي) هو: "الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني نزيل الكوفة وثقه إبراهيم بن سعد، وابن معين، وأبو داود. وقال بن سعد: ليس بذاك. وقال الساجي: "قد كان ثقة ثبتاً يحتج بحديثه لم يضعفه أحد إنما عابوا عليه الرأي"[٤].

---

[١]– المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص: ٥٥٩.

[٢]– محمد زاهد الكوثري، (١٤١٨هـ)، فقه أَهل العراق وحديثُهم، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ص: ٢٩.

[٣]– أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ١٣٧٩هـ، هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، (د.ط)بيروت: دار المعرفة، ص: ٤٤٠.

[٤]– ابن حجر العسقلاني الشافعي، هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، ص: ٤٥٠.

٣– وقال الحافظ الذهبي في المغني: في ترجمة معلى بن منصور هو: " معلى بن منصور الرَّازيّ إمام مشهور موثق قال أَبُو داود كان أَحمد لا يروي عنه للرأي، وقال أَبو حاتم قيل لأحمد كيفَ لم يكْتب عنه قال كان يكْتب الشُّروط من كتبها لم يخل من أَن يكذب"[١].

أقول: العمل بالرأي مع العدالة والضبط لا يَجرح صحة الرواية، ولا يُضعفها، ولا يُخلُّ بصدق الراوي، لأن الأمانة في النقل منه قائمة تامة، وورَعُ العدل يمنعُهُ أن يزيد حرفاً أو يَنقصَ حرفاً في الحديث الذي يرويه، لديانته بروايته، ولحفظِ سُمعتِهِ بسلامته.

وكما ذكرنا قد عمِلَ بالرأي من لا يحصى كثرة من المحدثين والفقهاء من أهل المدينة والكوفة والبصرة والعراق وغيرها. بل اشتهر بعضهم بقَرْن الرأي في اسمه نَعتاً له.

المبحث الخامس :كيف تعامل علماء الحديث مع آراء الإمام أبي حنيفة وأصحابه في تصنيف الأحاديث؟

وبعبارة أخرى ماهو وجه عدم رواية المحدثين عن الفقهاء في كتبهم؟

قال العلامة الشيخ عبدالفتاح أبوغدة في مقدمته على الموطآ للإمام محمد رحمه الله تعالى: "وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي، فلا تكاد تجد اسْمًا لهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن، كالإمام أبي يوسف، والإمام محمد بن الحسن فقد لينهما أهل الحديث كما ترى في " ميزان الاعتدال " ولعمري لم ينصفوهما وهما البحران الزاخران، وآثارهما تشهد بسَعة علْمهما وتبحُّرهما، بل بتقدُّمهما على كثير من الحفاظ. وناهيك كتاب " الخراج " لأبي يوسف و " موطأ " الإمام محمد" وإنْ كنت أعدّ ذلك في البعض تعصبًا، إذ يرى المُنصِفُ عند هذا البعض من العلم والفقه ما يجدر أَنْ يَتَحَمَّلَ عنه، ويستفاد من عقله وعلمه.

ولقد وجد لبعض المُحَدِّثين تراجم لأئمة أهل الرأي يخجل المرء من قراءتها فضلاً عن تدوينها، وما السبب إلا تخالف المشرب على توهم التخالف، ورفض النظر في المآخذ والمدارك، التي قد يكون معهم الحق في الذهاب إليها، فإن الحق يستحيل أَنْ يكون وَقْفًا على فئة مُعَيَّنَةٍ دون غيرها، وَالمُنْصِفُ من دَقَّقَ في المدارك غاية التدقيق ثم حكم بَعْدُ.

[١]– شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(د.ت)، المغني في الضعفاء، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، (د.ط)، دار احياء التراث العربي.٢: ٦٧٠، رقم الترجمة: ٦٣٥٩.

نعم كان ولع جامعي السُنَّةِ بمن طوف البلاد، واشتهر بالحفظ، والتخصص بعلم السُنَّةِ وجمعها، وعلماء الرأي لم يشتهروا بذلك لاسيما وقد أشيع عنهم أنهم يُحَكِّمُونَ الرَّأْيَ فِي الأثر، وإنْ كان لهم مرويات مسندة معروفة، رضي الله عن الجميع، وحشرنا وإياهم مع الذين أنعم الله عليهم"[١].

وقال شيخنا العلاّمة أحمد شاكر، رحمه الله تعالى في تعليقه على "مسند الإمام أحمد" (١١: ١٣): "أبو يوسف القاضي: ثقة صدوق، تكلموا فيه بغير حق، وأعدلُ ما قيل فيه قول أحمد بن كامل عند الخطيب: ولم يَختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في ثقته في النقل" انتهى[٢].

وأما الإمام محمد بن الحسن رحمه الله فقدروى الحافظ الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد"[٣] وفي "أخبار أبي حنيفة وأصحابه" للقاضي أبي عبد الله الصيمري، في ترجمة (عيسى بن أبان) المحدِّث الفقيه، عن "محمد بن سَمَاعة قال: " كان عيسى بن أبان يصلي معنا، وكنتُ أدعوه أن يأتي – مجلسَ – محمد بن الحسن، فيقول: هؤلاء قوم يخالقون الحديث، وكان عيسى حسَنَ الحفظ للحديث، فصلَّى معنا يوماً الصبح، وكان يومَ مجلسِ محمد، فلم أفارقه حتى جلس في المجلس.

فلما فرغ محمد – من المجلس – أدنيته إليه وقلتُ: هذا ابن أخيك أبان بن صدقة الكاتب، ومعه ذكاءٌ ومعرفةٌ بالحديث، وأنا أدعوه إليك فيأبى ويقول: إنَّا نخالف الحديث، فأقبل عليه – محمد – وقال له: يابُنَيَّ، ما الذي رأيتنا نخالفه من الحديث، لا تشهد علينا حتى تَسمع منا.

فسأله يومئذٍ عن خمسةٍ وعشرين باباً من الحديث، فجعل محمد بن الحسن يجيبه عنها، ويخبره بما فيها من المنسوخ، ويأتي بالشواهد والدلائل. فالتفت إليَّ عندما خرجنا فقال: كان بيني وبين النّور سِتر، فارتفع عني، ما ظننتُ أنَّ في ملك الله مِثل هذا الرجلِ يُظهِره للناس، ولزم محمد بن الحسن لزوماً شديداً حتى تفقَّه به". انتهى[٤].

---

[١]– محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، ١٤٢٦هـ، أبو الحسنات، التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن)، تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة، (د.ط)دمشق: دار القلم، ١: ٣٧؛ ومحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، ١٣٩٩هـ، الجرح والتعديل، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، ص: ٣١.

[٢]– المرجع السابق.

[٣]– أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ١٤٢٢هـ، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ط: ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٢: ٤٧٩.

[٤]– الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله الصَّيْمَري الحنفي، ١٤٠٥، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، بيروت: عالم الكتب، ص: ١٣٢.

هذه لَمْعةٌ من ترجمة محمد بن الحسن راوي"الموطأ" عن الإمام مالك – رضي الله عنهما– وجزاهما عن العلم والدين والمسلمين خيرَ الجزاء.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

توصلت في نهاية البحث إلى النتائج الآتية:

١– وَردت فِي الرَّأْي، آثار تذمه، وآثار تمدحه، والمذموم هو الرَّأْي عَن هوى، والممدوح هو استنباط حكم النَّازلة من النَّص، على طريقة فقهاء الصحابة، والتابعِين، وتابعيهم، برد النظير إِلى نَظِيره، في الْكتاب، والسّنة.

٢– يذكر ابْن قتيبة فِي "كتاب المعارف" الْفقهاء بعنوان أَصحاب الرَّأْي، ويَعدُّ فيهم الأوزاعي، وسفيان الثوْريّ، ومالك بن أنس –رضي الله عنهم–، وهم من أعلام المحدثين. وكذلك تجد الْحافظ محمد بن الحارِث الْخُشني، يذكر أَصحاب مالك فِي "قُضاة قرطبة" باسم أَصحاب الرَّأْي. وهكذا يفعل الْحافظ أَبو الوليد بن الفرضي فِي "تاريخ علماء الأندلس"، وكذلك يعبرالْحافظ أَبو الوليد الْباجيّ، في المنتقى شرحه على الموطاء، عن أصحاب مالك بأهل الرأي. فتبين من خلال الدراسة أنَّ وصف "أهل الرأي" لا يُفهم على أنه تمييز سلبي في ذاته، وإنما يتحدد معناه بحسب المقصود بالرأي وسياق استعمال المصطلح. فالرأي المنضبط بالنصوص والمقاصد هو جزء أصيل من المنهج الفقهي الإسلامي، وقد أسهم "أهل الرأي" إسهامًا عظيمًا في ضبط الفقه وتقعيده. وعليه، فإن الإنصاف العلمي يقتضي تجاوز الفهم التبسيطي لهذا الوصف، والنظر إليه في إطاره التاريخي والمنهجي الصحيح.

٣– في زمن السلف تسمى كتب الفقه بالرأي، نحو: (الإستذكارالجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والأثار) وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار لإبن عبدالبر.

٤– مصطلح أهل الرأي تستعمل للمحدثين أيضاً.

٥– بعض الناس جرحوا من الرواة على الرأي مع أنهم كانوا ثقة وعدولاً عندالآخرين، فلاينبغي جرح الرواة بمطلق الرأي؛ لأن الرأي على نو عين كما ذكرنا، فالمذموم منه ما كان لإتباع النفس والهوى.

٦– جرح الرواة الكوفيين بأنهم أصحاب الرأي، وترك رواياتهم لذلك، هو ليس بجرح.قال أحمد بن حنبل: "مازلنا نلعن أهل الرأي ويلعنوننا، حتى جاء الشافعي فمزج بيننا" وهذا الأصل أصّله قبل الشافعي شيخه الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة حيث قال في كتاب أدب القاضي: "لايستقيم الحديث إلا بالرأي، و لايستقيم الرأي إلا بالحديث".

ب: التوصيات:

١– انتقادات المحدثين على الفقهاء المعروفين أكثرهم ليست واردة؛ لذلك يجب التحذر والاحتياط عن العمل به.

٢– يجب على الباحثين تحليل التحديات والانتقادات المعاصرة على لحنفية والرد عليها، حتى يزيل شكوك العامة والخاصة في هذه المسألة.

٣– اقترح للباحثين بجمع النصوص الواردة في كتب الحديث التي تتناول وصف الإمام أبي حنيفة وأصحابه بالرأي، مع التركيز على الكلمات والعبارات المستخدمة.

٤– أرجو من الباحثين بإدراج آراء وتفاسير العلماء المعاصرين وغير المعاصرين حول مسألة وصف أبي حنيفة بالرأي، وتبيين الاختلافات بينهم.

المصادر والمراجع:

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، (د.ط)، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٧٩هـ.

ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي، الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، (د.ط، دمشق: دارالهدى والرشاد للنشروالتوزيع، ٢٠٠٧م.

ابن خلدون أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، ط: ٢، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط: ١، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٤هـ.

أبو الحسنات، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، (د.ط) حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٧هـ.

أبو الحسنات، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن)، تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة، (د.ط)، دمشق: دار القلم، ١٤٢٦هـ.

أبو الحسين الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

أبو الربيع، نجم الدين، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، شرح مختصر الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.

أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي الأندلسي، المنتقى شرح الموطإ، ط: ١، جوارمحافظةمصر: مطبعة السعادة، ١٣٣٢هـ.

أبو عيسى الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فواد عبدالباقى، ط: ٢، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ.

البخاري الحنفي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، (د.ط)، دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٨هـ.

بدر الدين العينى، أبو محمد محمود بن أحمد الغيتابى الحنفى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ت).

البزدوي الحنفي، علي بن محمد، أصول البزدوي–كنز الوصول إلى معرفة الأصول، باكستان، كراتشي: مطبعة جاويد بريس، (د.ت).

الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى (كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل)، المحقق: محمد عبدالقادر عطا – مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية.١٤١٨هـ.

الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوي، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الفقيه والمتفقه، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، (د.ط)، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢١هـ.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ط: ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، ط: ٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، عني بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني، ط: ٣، حيدر آباد الدكن بالهند، لجنة إحياء المعارف النعمانية، ١٤٠٨ هـ.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز (د.ت)، المغني في الضعفاء، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، (د.ط)، دار احياء التراث العربي، (د.ت).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: ٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

الرامهرمزي الفارسي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، ط: ٣، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

الصَّيْمَري الحنفي، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، (د.ط)، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

علي القاري، بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الهروي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٢هـ.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم، الجرح والتعديل، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩ هـ.

القطان، مناع بن خليل، تاريخ التشريع الإسلامي، ط: ٥، مكتبة وهبة، ١٤٢٢هـ.

الكوثري، محمد زاهد، فقه أهل العراق وحديثهم، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ٨ ١٤١هـ.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (د.ط)، القاهرة: دار الدعوة، (د.ت).